دور إدارة المخاطر في جودة أداء شركات التفتيش الليبية

عبدالوهاب النفاتي أبوغريس[1]، محمد أحميدة العالم [2]
[1]الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا
[2] الأكاديمية الليبية للدراسات العليا واستشاري هندسة علوم المواد وتفتيش ونظم ادارة الجودة، طرابلس، ليبيا
abdulwahab_1970@yahoo.com
m.alaalam@academy.edu.ly

الملخص: في ظل الظروف التي تواجه السوق الليبي من دخول سلع وبضائع مستوردة مختلفة الأنواع جعل شركات التفتيش تواجه أخطارا متنوعة وكثيرة مما يفرض عليها ضرورة تطبيق إدارة المخاطر حتى تتمكن من التشخيص الجيد لهذه الأخطار وإيجاد المنهجية السليمة للتعامل مع كل أنواع المخاطر، لأن تطبيق إدارة المخاطر غايته الوصول إلى أقصي استفادة للمؤسسة من خلال عملية التعامل مع المخاطر. لذلك هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية لضمان جودة البضائع المستوردة. تم في هذه العمل إتباع المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استبيان علمي محكم على عينة الدراسة لاختبار فرضيات تم وضعها لتحقق الغرض من هذه الدراسة، وتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها باستخدام البرامج الإحصائي **(SPSS)**.

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها عدم تطبيق إدارة المخاطر بالصورة العلمية الدقيقة بالشركات الليبية موضوع الدراسة، وغياب الوعي بأهميتها كما توصلت الى أن طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لا تقف عائق امام إمكانية تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش، وأن تطبيق إدارة المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش. كما أوضحت النتائج ضرورة استحداث جسم داخل الشركات يكون نشاطه الأساسي إدارة مختلف المخاطر التي تتعرض لها بصفة فعالة والعمل على غرس قيم ثقافة إدارة المخاطر بين الموظفين ليكون لديهم الاستعداد والقابلية لتحمل مختلف الظروف لمواجهتها لتكون إدارة المخاطر إدارة فعالة يكون لها دور في تحسين عمليات التفتيش مع العمل على تطبيق المواصفة القياسية الدولية **ISO/IEC** 17020 الخاصة بالمتطلبات العامة لجهات التفتيش.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، جودة البضائع، شركات التفتيش، البضائع المستوردة، السوق الليبي، المخاطر في التفتيش، التفتيش والجودة

The Role of Risk Management in the Quality of Performance of Libyan Inspection Companies

Abdul Wahab Al-Nafati Abughres[1], Mohamed Hamida Al-Alam [2]
[1]Libyan Organization for Scientific Research, Tripoli, Libya
[2] Libyan Academy for Graduate Studies and Consultant of Materials Science Engineering and Quality Management Systems Inspection, Tripoli, Libya

Abstract: In light of the circumstances facing the Libyan market from the entry of imported goods and merchandise of various types, making inspection companies face various and many risks, which impose the need to apply risk management so that they can diagnose these risks well and find the proper methodology to deal with all types of risks because the application of risk management aims to reach the maximum benefit for the institution through the process of dealing with risks. Therefore, this study aimed to identify the extent of the application of risk management in Libyan inspection companies to ensure the quality of imported goods. In this work, the descriptive analytical approach was followed and a refereed scientific questionnaire was distributed to the study sample to test hypotheses developed to achieve the purpose of this study, and the results obtained were analyzed and discussed using statistical program (SPSS).

The study reached a set of conclusions, the most important of which is the lack of application of risk management in an accurate scientific manner in the Libyan companies under study, and the absence of awareness of its importance. It also concluded that the nature of the administrative organizational culture does not pose an obstacle against the possibility of applying risk management in inspection companies, and that the application of risk management leads to a reduction in the risks resulting from inspections. The results also highlighted the necessity of establishing a body within companies whose primary activity is to effectively manage the various risks they face, and to work on instilling the values of risk management culture among employees so that they are prepared and capable of enduring various circumstances to confront them. This way, risk management can be effective and play a role in improving inspection processes while also working on the implementation of the international standard ISO/IEC 17020 for the general requirements of inspection bodies.

Keywords: Risk management, quality of goods, inspection companies, imported goods, the Libyan market, inspection risks, inspection and quality

1. مقدمة

إن تطبيق إدارة المخاطر غايته الوصول إلي أقصي استفادة للمؤسسة من خلال عملية التعامل مع المخاطر، وحيث أن عملية التفتيش تعتبر أهم الحلقات التي تمر بها عملية استيراد البضائع لتجنب الكثير من الخسائر الاقتصادية والمشاكل الصحية والبيئية [1] لذلك أصبح أمرا إلزاميا وملحا تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش الليبية.

إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة، لذلك نجد أن الإدارة الاستراتيجية الناجحة تسعى جاهدة لمعرفة ما يحيط بها من فرص وتهديدات ومن اجل تقليص حالات عدم التأكد وهذا ما يجعلها تبحث دوما عن مختلف الوسائل والطرق التي تمكنها التنبؤ بما يمكن أن تتعرض له من مخاطر ومعوقات في المستقبل بالإضافة لأنها ليست وسيلة محصورة على المؤسسات والمنظمات العامة فقط، ولكنها أيضاً لكل الأنشطة طويلة وقصيرة الأمد، ويجب النظر للفوائد والفرص من إدارة المخاطر في علاقتها بأطراف المصلحة المختلفة المتأثرة وليس فقط في علاقتها بنشاط المؤسسة[2].

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، وكان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيسنز ريفو عام 1956 [3].

أما فيما يخص نشأة التفتيش قبل الشحن في منظمة التجارة الدولية فانه بعد الحرب العالمية الثانية بدأت محادثات بين عدد من دول العالم لتسهيل عملية التجارة الخارجية ولخلق فرص عمل جديدة، أدت هذه المحادثات إلى ما يعرف بالاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة(GATT) (الجات) (General Agreement on Tariffs and Trade)، وأصبحت سارية المفعول منذ الأول من يناير 1948 بعضوية 23 دوله ومقرها الرئيسي جنيف بسويسرا، جرت جولات من المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة نشأ عنها مجموعة كبيرة من الاتفاقيات التي تهدف لتيسير التجارة الدولية [4]. اتفاقية التفتيش قبل الشحن كانت أحد الاتفاقيات التي تشرف على تطبيقها التجارة العالمية والتي تتضمن اتفاقيات كل من (العوائق الفنية للتجارة TBT، التدابير الصحية والصحة النباتية SPS، التفتيش قبل الشحن، التقييم الجمركي، إجراءات تراخيص الاستيراد، مكافحة الإغراق، تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، المنسوجات والملابس، الزراعة، قواعد المنشأ، الأحكام الوقائية، الدعم والتدابير التعويضية) [4،5].

2. مشكلة الدراسة

تواجه مختلف المؤسسات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها ومن ضمنها شركات التفتيش، مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات، ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه هذه المؤسسات هو تحديد مقدار حجم المخاطر الذي تقبل به، وأن اعتماد المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المنظمات لمثل هذه المخاطر، وبالتالي فإن مشكلة البحث تدور حول التساؤلات التالية:

ما مدى الوعي والإدراك حول أهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية؟

ما مدى تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية؟

ما مدى تأثير التنظيم الإداري على تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية؟

ما مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر على المخاطر الناجمة عن التفتيش؟

3. أهداف الدراسة

يمكن إيجاز أهداف البحث في النقاط التالية:

التعرف على مدى تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

تسليط الضوء على شركات التفتيش ودورها في بناء الاقتصاد الليبي.

اقتراح بعض التوصيات للاستفادة منها في تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية، والتي يمكن من خلالها تقليل دخول المنتجات ذات الجودة الرديئة وغير المطابقة للمواصفات.

4. منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة، حيث أن هذين المنهجين هما أكثر ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة، بحيث يمكن من خلالهما دراسة الظاهرة محل الدراسة، وكذلك يهدفان لجمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها، تم توزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها ومناقشتها باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for Social Science, SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، حسب مقياس ليكرث الخماسي (1 غير موافق بشدة، 2 غير موافق، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة).

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن المتوسط الحسابي.

اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط "3".

5. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمّع الدراسة من مدراء شركات التفتيش ومدراء الإدارات العاملين بها والذين يقومون بالإشراف على تنفيذ عملية التفتيش. وبالنظر لكون عددهم كبيراً ولغرض اختيار عينة تكون ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً لضمان درجة عالية من الموضوعية في النتائج فقد تم استهداف عدد من مفردات مجتمع الدراسة وكان حجم العينة (43) مهندسا وتم استرداد 40 استبانة، وبعد فحص الاستبيانات استبعد منها 2 استبانة لعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة.

6. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

تم إجراء صدق المقياس في هذه الدراسة بالطريقتين التاليتين:

- ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة تطبيقها بعد مدة وتحت نفس الظروف والشروط علي نفس أفراد العينة الاستطلاعية، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وهنا تم التحقق من ثبات بطاقة الاستبانة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ فكانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

DOI: 10.5281/zenodo.15603213

جدول رقم 1 -نتائج اختبار كرونباخ

الرقم	معامل الثبات	قيمة معامل ألفاء
1	الأول	0.767
2	الثاني	0.946
3	الثالث	0.569
4	الرابع	0.515
5	الدرجة الكلية	0.860

واضح من النتائج المبينة في جدول (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للدرجة الكلية كان أكبر من 0.6 حيث كان 0.860، هذا يدل على صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة ومن ثم الوصول للنتائج اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة التي وضعت من أجلها.

- الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستمارة وذلك من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ لكل محور فكانت النتائج كما في الجدول (2).

جدول رقم 2-معامل الاتساق الداخلي لكل محور

الرقم	المحور	معامل الاتساق	القرار حول الاتساق
1	الأول	0.875	متسق
2	الثاني	0.972	متسق
3	الثالث	0.754	متسق
4	الرابع	0.717	متسق

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن درجة الاتساق بين عبارات كل محور من المحاور عالية مما يدل على أن المحاور صادقة لما وضع لقياسه وبذلك تكون الاستمارة صادقة لما وضعت لتحليله.

7. نتائج الدراسة

استخدم مقياس ليكرث الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات محاور الدراسة، حيث تم توزيع الإجابات إلى خمس مستويات وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرث الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلي أقل قيمة في المقياس بداية المقياس وهي (واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول رقم (3).

جدول رقم 3 – المحك المعتمد في الدراسة (إجابات الأسئلة ودلالتها)

الوسط النسبي %	متوسط (درجة الموافقة)	طول الخلية	القيم (القياس)	الإجابة على الأسئلة (البديل)
36-20	متوسط معبر على درجة لا أوافق بشدة	1– 1.8	1	لا أوافق بشدة
52-36	متوسط معبر على درجة لا أوافق	1.8 - 2.6	2	لا أوافق
68-52	متوسط معبر على درجة محايد	2.6 - 3.4	3	محايد
84-68	متوسط معبر على درجة أوافق	3.4 4.2-	4	أوافق
100-84	متوسط معبر على درجة أوافق بشدة	4.2 - 5	5	أوافق بشدة

وبالتالي يكون متوسط هذه البدائل (3) فإذا كان متوسط الإجابة 3 فيشير هذا على أن الإجابة حول العبارة من حيث الوجود بالمحايد وإذا كان متوسط الإجابة أكبر من 3 فيشير هذا إلى أن الإجابة حول وجود العبارة بالموافقة أما إذا كان متوسط الإجابة أقل من 3 فيشير هذا إلي الإجابة حول وجود العبارة بعدم الموافقة وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الوجود تختلف عن 3 أم لا وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة برامج التحليل SPSS Version 21 الإحصائي الجاهزة وذلك بالتعامل المباشر مع المعاملات التالية:

$$\sigma = \frac{\sqrt{C\sum x_i^2 - n\bar{x}}}{\sqrt{n-1}}$$

حيث : $\sigma\sigma$ = الانحراف المعياري. $x_i x_i$= مجموع مربعات المفردات لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

nn= عدد أفراد عينة الدراسة. $\bar{x}\bar{x}$= المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الاستبيان لجميع عدد أفراد العينة.

الوزن النسبي = $\frac{\bar{x}\bar{x}}{55}$

وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بمحاور الدراسة من خلال المعالجات الإحصائية التي أجريت على عينة البحث.

المحور الأول: معرفة مدى وجود العناصر المؤهلة التي لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

تم حساب الوسط الحسابي، والانحراف المعياري والوزن النسبي لتساؤلات المحور الخاص بإدارة المخاطر فكانت النتائج موضحة بالشكل (1) حسب ترتيب العبارات التالية:

السؤال "يوجد بالشركة خطة مستقبلية للاهتمام بإدارة المخاطر" قد جاءت في المرتبة الأولي من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت علي وزن نسبي (65.2%) موجود بالوسط النسبي (52%-68%).

السؤال " التعرف على المعوقات والمخاطر في الشركة يتم من خلال الخبرة في مجال العمل" قد جاءت في المرتبة الثانية من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت على وزن نسبي (62%) موجود بالوسط النسبي (52%-68%).

السؤال " التعرف على المعوقات والمخاطر في الشركة يتم من خلال تجارب سابقة في نفس المجال" قد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (58.8%) موجود بالوسط النسبي (52%-68%).

السؤال " التعرف على المعوقات والمخاطر في الشركة يتم من خلال قوائم التدقيق" قد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (51.4%) موجود بالوسط النسبي (52%-68%).

السؤال " الكوادر العاملة بالشركة يوجد لديهم الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر" قد جاءت في المرتبة الخامسة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (50.4%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤالين " التعرف على المعوقات والمخاطر في الشركة يتم من خلال طريقة العصف الذهني" و "الشركة أو المؤسسة يوجد لديها حاليا الاهتمام بإدارة المخاطر" قد جاءتا في المرتبة السادسة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (49.4%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال " الكوادر العاملة بالشركة أو المؤسسة يوجد لديهم الدراية الكافية بأهداف إدارة المخاطر" قد جاءت في المرتبة السابعة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (48.4%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال " التعرف على المعوقات والمخاطر في الشركة يتم من خلال السجلات والوثائق (قاعدة البيانات)" قد جاءت في المرتبة الثامنة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (47.8%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال "يوجد بالشركة أو المؤسسة برامج تأهيلية وتدريبية للكوادر العاملة في مجال إدارة المخاطر بالشركة أو المؤسسة" قد جاءت في المرتبة التاسعة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت على وزن نسبي (43%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال " الشركة أو المؤسسة يوجد لديها شخص متخصص في إدارة المخاطر " قد جاءت في المرتبة العاشرة من حيث الوجود، وذلك لأنها تحصلت على وزن نسبي (34.8%) موجود بالوسط النسبي (20%-36%).

ومن كل ما سبق يمكن الملاحظة من خلال الدرجة الكلية للوزن النسبي وهي (50.96%) بالوسط النسبي (36%-52%) أن المبحوثين يرون " شركات

التفتيش قيد البحث لأتوافق على انه توجد عناصر مؤهلة لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية" ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه في هذا المحور تم اختبار الفرضية التالية:

فرض العدم (H_0): إن أفراد الشركة يجيبون بوجود العناصر المؤهلة التي لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

فرض البديل (H_a): إن أفراد الشركة يجيبون بعدم وجود العناصر المؤهلة التي لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام (t) حول المتوسط الافتراضي (μ=3) فكانت النتائج وفق الجدول (4).

جدول رقم 4 – اختبار (t) الفرضية الأولى وجود العناصر المؤهلة التي لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

السؤال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الفرضية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد P-Value	القرار
هل هناك عناصر مؤهلة لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في الشركات.	2.5646	50.96	HO:μ=3	t-calculated	0.000	رفض فرضية العدم

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value =000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد α=0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن "أفراد الشركة يجيبون بإجابة تختلف عن وجود العناصر المؤهلة التي لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية "، ولمعرفة هذا الاختلاف ما إذا كان أقل أم أكبر تم إيجاد الوسط الموزون للمحور فكان (50.5646) وهو محصور بين (36%-56%) وهذا معناه أنه لا يوجد عناصر مؤهلة لديها الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

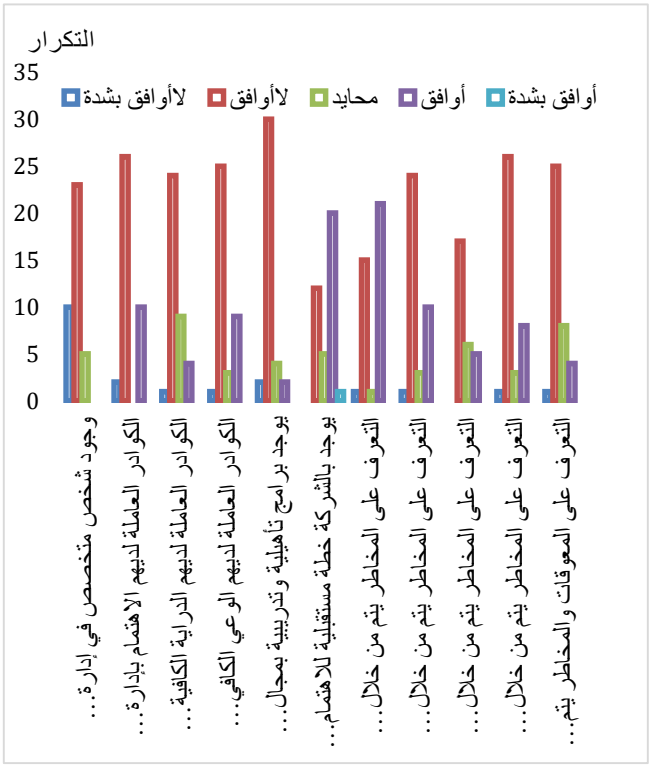

شكل رقم 1 -التوزيع التكراري للمحور الأول

المحور الثاني: معرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية

يتضح من خلال الشكل (2) أن ترتيب العبارات كانت كالتالي:

السؤال "هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل النوعي للمخاطر ومنها طريقة الخبرة الشخصية." قد جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت على وزن نسبي (51.4%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال "هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل النوعي للمخاطر ومنها طريقة البيانات التاريخية" قد جاءت في المرتبة الثاني من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت على وزن نسبي (49.4%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال "هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل الكمي(العددي) للمخاطر ومنها تحليل الاحتمال" قد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت على وزن نسبي (46.8%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال "هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل الكمي(العددي) للمخاطر ومنها تحليل الحساسية" قد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت على وزن نسبي (46.6%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤال "هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل النوعي للمخاطر ومنها طريقة قوائم التدقيق (الاختبار)" قد جاءت في المرتبة الخامسة من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت على وزن نسبي (45.2%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

السؤالين " هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل النوعي للمخاطر ومنها طريقة الجلسات "العصف الذهني" و " هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل الكمي(العددي) للمخاطر ومنها مخططات التأثير " قد جاءتا في المرتبة السادسة من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت علي وزن نسبي (44.6%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).

الأسئلة " شركتكم يوجد بها قسم يتعامل مع إدارة المخاطر " و " هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل النوعي للمخاطر ومنها طريقة المقابلات (بمختلف أنواعها) " و " هل لديك إلمام بتقنيات وأدوات التحليل الكمي(العددي) للمخاطر ومنها شجرة القرار " قد جاءوا في المرتبة السابعة

من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت علي وزن نسبي (44.2%) موجود بالوسط النسبي (36%-52%).
ومن كل ما سبق يمكن الملاحظة من خلال الدرجة الكلية للوزن النسبي وهي (45.47%) بالوسط النسبي (36%-52%) أن المبحوثين يرون " شركات التفتيش قيد البحث لا توافق على تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.
" ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه في هذا المحور تم اختبار الفرضية التالية:

فرض العدم (H_0): إن أفراد الشركة يجيبون بوجود تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

فرض البديل (H_a): إن أفراد الشركة يجيبون بعدم تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام (t) حول المتوسط الافتراضي (μ=3) فكانت النتائج وفق الجدول (5)، الذي يوضح أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value =000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد α=0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن أفراد الشركة يجيبون بإجابة تختلف عن وجود تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية، ولمعرفة هذا الاختلاف ما إذا كان أقل أم أكبر تم إيجاد الوسط الموزون للمحور فكان (45.47) وهو محصور بين (36%-56%) هذا معناه أنه لا يوجد تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

جدول رقم 5 -اختبار (t) للفرضية الأولى) وجود تطبيق إدارة المخاطر في الشركات التفتيش الليبية).

السؤال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الفرضية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد P-Value	القرار
هل هناك تطبيق لإدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.	2.2775	45.47	HO:μ=3	t-calculated	0.000	رفض فرضية العدم

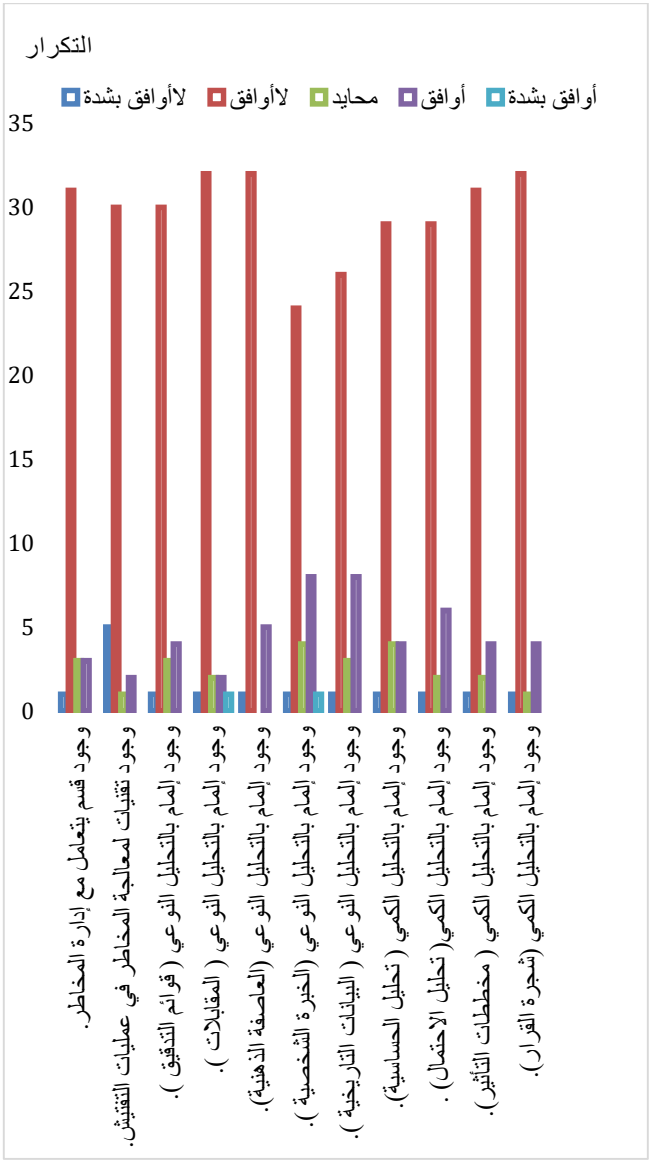

شكل رقم 2 -التوزيع التكراري للمحور الثاني.

المحور الثالث : طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية تقف عائق امام تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش .
يتضح من خلال الشكل (3) أن ترتيب العبارات كانت كالتالي:
السؤال " التنظيم الإداري للشركة لا يشكل عائق لتطبيق إدارة المخاطر "جاءت في المرتبة الأولي من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت علي وزن نسبي (82%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).
السؤال " العقبات التي تمنع الشركات أو المؤسسات من تطبيق إدارة المخاطر هي فلسفة الإدارة العليا " قد جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (76.2%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).
السؤال " العقبات التي تمنع الشركات أو المؤسسات من تطبيق إدارة المخاطر هي العامل الثقافي " قد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (62.6%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).

السؤال " العقبات التي تمنع الشركات أو المؤسسات من تطبيق إدارة المخاطر هي التركيبة الهيكلية للمؤسسة " قد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث درجة الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (59.4%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).

ومن كل ما سبق يمكن الملاحظة من خلال الدرجة الكلية للوزن النسبي وهي (70.05%) بالوسط النسبي (68%-84%) أن المبحوثين يرون " شركات التفتيش قيد البحث توافق علي أن طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لاتقف عائق امام تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش " ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه في هذا المحور تم اختبار الفرضية التالية:

فرض العدم (H_0): إن أفراد الشركة يجيبون بان طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية تقف عائق امام تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش.

فرض البديل (H_a): إن أفراد الشركة يجيبون بان طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لا تقف عائق امام تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام (t) حول المتوسط الافتراضي (μ=3) فكانت النتائج وفق الجدول (6). الذي يوضح أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value =000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد α =0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن أفراد الشركة يجيبون بأن طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لا تقف عائق امام تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش، ولمعرفة هذا الاختلاف ما إذا كان أقل أم أكبر تم إيجاد الوسط الموزون للمحور فكان (70.05) وهو محصور بين (68%-84%) هذا معناه أنه طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لا تقف عائق امام تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش.

جدول رقم 6 - اختبار (t)للفرضية الأولى (طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لا تقف عائق على تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش)

السؤال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الفرضية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد P-Value	القرار
هل طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية تقف عائق في تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش.	3.506	70.0	HO:μ=3	t-calculated	0.000	رفض فرضية العدم

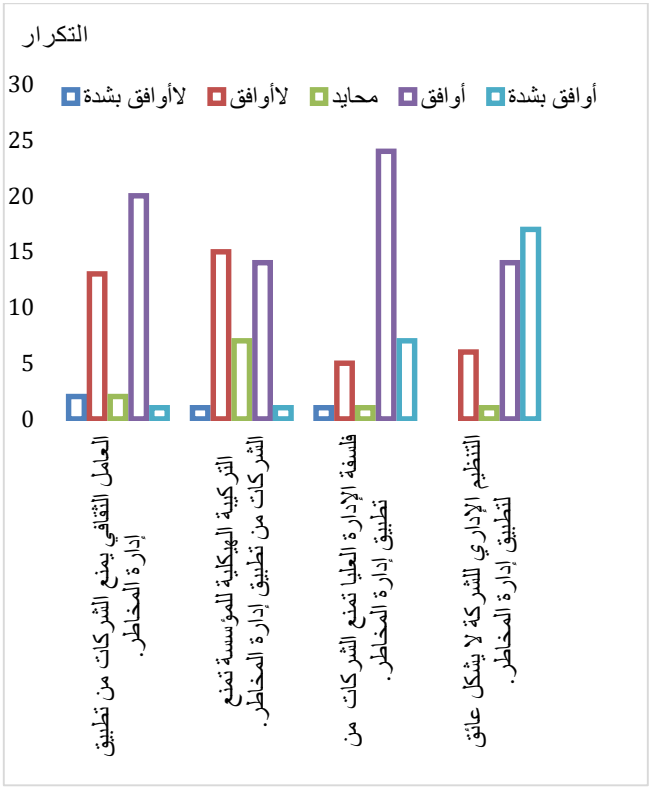

شكل رقم 3 - التوزيع التكراري للمحور الثالث.

المحور الرابع: معرفة ما إذا كان تطبيق إدارة المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش

يتضح من خلال الشكل (4) أن ترتيب العبارات كالتالي :

السؤال " هل توافق على أن المخاطر تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات المالية " قد جاءت في المرتبة الأولي من حيث درجة الوجود، وذلك لأنها تحصلت علي وزن نسبي (82.6%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).

الأسئلة " هل توافق على أن التعريف الجيد للمخاطر يُمكّن إدارة الشركة من زيادة فهم للمخاطر وتأثيراتها " و " هل توافق على أن التعريف الجيد للمخاطر يمكن إدارة الشركة من دعم عملية اتخاذ القرار " و " هل توافق على أن المخاطر تؤثر بشكل مباشر على متغيرات جودة العمل " و " هل توافق على أن المخاطر تؤثر بشكل مباشر على متغيرات رضا الزبون " قد جاءوا في المرتبة الثانية من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت علي وزن نسبي (82.6%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).

السؤال " هل توافق على أن التعريف الجيد للمخاطر يمكن إدارة الشركة من المساهمة في بناء (قاعدة بيانات)" قد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الوجود، لأنها تحصلت على وزن نسبي (82%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).

السؤال " تحديد المخاطر في مرحلة التخطيط تؤدى إلى تخفيف المخاطر أثناء التنفيذ " قد جاءت في المرتبة الرابعة من حيث درجة الوجود لأنها تحصلت على وزن نسبي (79.4%) موجود بالوسط النسبي (68%-84%).

ومن كل ما سبق يمكن الملاحظة من خلال الدرجة الكلية للوزن النسبي وهي (81.92%) بالوسط النسبي (68%-84%) أن المبحوثين يرون أن " شركات التفتيش قيد البحث توافق علي أن تطبيق إدارة المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش " ولزيادة تأكيد النتائج التي تم الحصول عليها أعلاه في هذا المحور تم اختبار الفرضية التالية:

فرض العدم (H_0): إن أفراد الشركة يجيبون بان تطبيق إدارة المخاطر لا يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش.

DOI: 10.5281/zenodo.15603213

فرض البديل (H_a): إن أفراد الشركة يجيبون بان تطبيق إدارة المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام (t) حول المتوسط الافتراضي (μ=3) فكانت النتائج وفق الجدول (7)، الذي يوضح أن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value =000) للمتوسط العام للمحور كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد α=0.05 مما يدل على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن أفراد الشركة يجيبون بإجابة تختلف عن أن تطبيق إدارة المخاطر لا يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش، ولمعرفة هذا الاختلاف ما إذا كان أقل أم أكبر تم إيجاد الوسط الموزون للمحور فكان (81.925) وهو محصور بين (68%-84%) وهذا معناه أنه تطبيق إدارة المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش.

جدول رقم 7 - اختبار (t)للفرضية الأولى (تطبيق إدارة المخاطر يؤدي الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش).

السؤال	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الفرضية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد P-Value	القرار
هل يؤدي تطبيق إدارة المخاطر الى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش .	4.098	81.92	HO:μ=3	t-calculated	0.000	رفض فرضية العدم

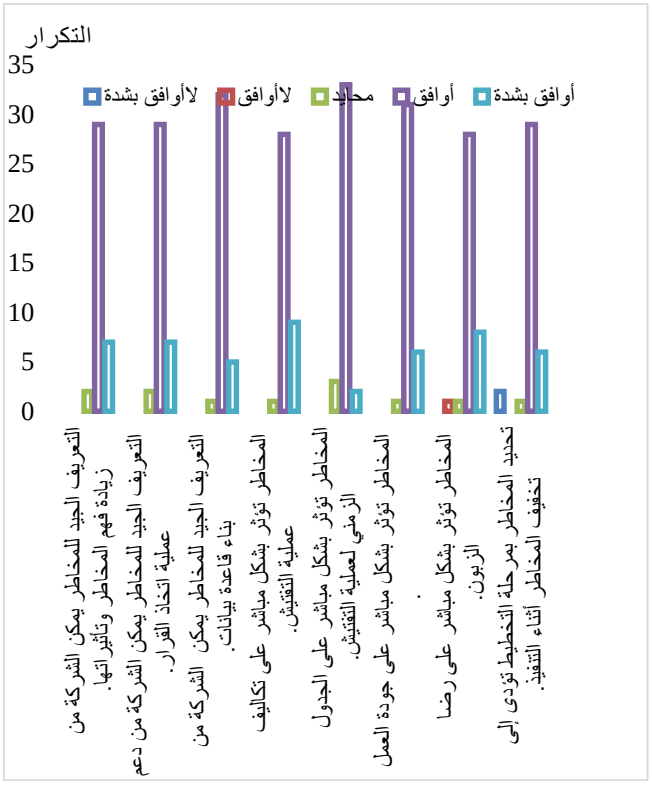

شكل رقم 4 -التوزيع التكراري للمحور الرابع.

8. مناقشة النتائج.

يتناول هذا البند مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البيانات والمعلومات المجمعة من الاستبيان لغرض تجميع الآراء حول واقع إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية.

1.8. تحليل ومناقشة الجزء الخاص بالمعلومات الشخصية.

يتناول هذا البند تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها المتعلقة بالمعلومات الشخصية ومدى علاقتها بمشكلة الدراسة وتناول الايجابيات والسلبيات إن وجد في هذه النتائج.

من خلال معرفة المؤهل العلمي لإفراد العينة (مدراء في الإدارة العليا) أن نسبة الذين يحملون مؤهل جامعي (بكالوريوس) فما فوق بلغت (86.9%) موزعة بين (71.1%) بكالوريوس و(13.2%) ماجستير و(2.6%) دكتوراه، وهذه النسب نسب ممتازة تعكس مدى اهتمام الإدارة بتمكين المؤهلات الجامعية من تقلد مناصب قيادية ومن خلال هذه النسب نلاحظ إن المؤهل العلمي لم يكن عائق يمنع شركات التفتيش قيد الدراسة لتبني برامج وإجراءات إدارة المخاطر ويتضح أن أعلى نسبة تخصصات تمثل (44.7%) وهي الأكبر في المجال الغذائي ويليها المجال الصناعي (36.8%) مما يدل على كون الشركات قيد البحث يتمتعون بالتخصصات المناسبة التي تساعد العاملين في رفع معدلات أدائهم وخبرتهم بشكل مستمر في نفس المجال وهي عوامل تشجع هذه الشركات لتتبني مفهوم إدارة المخاطر.

كما أن خبرة معظم الموظفين بشركات التفتيش قيد الدراسة محصور بين 5 سنوات وأكثر من 15 سنة بالتساوي أي ما مجموع نسبته (89.4%)، وهذا يعطي مؤشر علي كون الموظفين بالشركات محل الدراسة يتمتعون بدرجة عالية من الخبرة تؤهلهم للقيام بالإعمال بصورة جيدة وهذا عامل قوي لتبني إدارة المخاطر كعمليات رئيسية بالشركات. وفيما يتعلق بالوظائف الشرفية فقد ظهر إن ما نسبته (81.5%) كانوا مدراء عامون وكانت مقسمة بالتوالي (52.6%) و (28.9%) وهذه نسبة ممتازة تعكس على نتائج الدراسة كنوع من الاعتمادية في ظل إجاباتهم.

2.8. تحليل ومناقشة الجزء الخاص بمعلومات عن مؤسسة التفتيش.

يتناول هذا البند تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها المتعلقة بالمعلومات عن الشركة أو المؤسسة والتي تهدف لعرض سمات هذه الشركات عينة الدراسة.

تبين أن نسبة (97.4%) من الشركات ليبية الجنسية منها (94.7%) من الشركات كانت تصنيفها (أ) وهذا يعني إن هذه الشركات أغلبها مستقلة عن الأطراف المشاركة الأخرى. ويتضح أن نسبة (55.3 %) من الشركات كانت قد قامت بأكثر من 50 عملية، الأمر الذي يعطي لنتائج الدراسة نوعا من الاعتمادية في ظل إجاباتهم. كما أن نسبة (68.4%) من الشركات كان لديها اعتماد محلي، الأمر الذي يعطي نتائج تعبر عن واقع شركات التفتيش الليبية المعتمدة للأيزو 17020 :1998 بمعرفتها لإدارة المخاطر وتقنياتها.

3.8. تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة.

سيتم في هذا البند تناول لآراء المشاركين وتحليل الإجابات للتعرف عن واقع تطبيق إدارة المخاطر في شركات التفتيش قيد الدراسة ومن تم عرض ما توصلت إليه الدراسة عند تحليل الفرضيات الموضوعة للبحث.

1. كان الهدف من السؤال الأول تحديد بصفة مباشرة هل يوجد شخص مسئول بإدارة المخاطر أم لا، من خلال الشكل (1) يتضح إن الوزن النسبي (34.8%) ويشير بعدم وجود (بشكل مطلق) لشخص مسئول عن إدارة المخاطر في المجتمع قيد الدراسة أي إن مفهوم إدارة المخاطر لا يدخل ضمن أولويات الإدارة العليا.
2. الفقرات (2،3،4،5) بالشكل (1) كان إجمالا الوزن النسبي محصور بين (36%-52%) وهذا الوسط يعطي إشارة بان الإدارة العليا لا تعطي الاهتمام بإدارة المخاطر ولا الكوادر العاملة لديها الدراية ولا الوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر إضافة لعدم وجود البرامج التدريبية لهم.
3. من خلال السؤال السادس تم استقراء ما إذا كانت هناك خطط مستقبلية موضوعة لإدراج إدارة المخاطر من ضمن الهيكل التنظيمي الشركات قيد الدراسة، فكان قيمة الوزن النسبي (65.2%) بالشكل (1) تبين أنه لا يوجد نوايا واضحة أو برامج مستقبلية واضحة من قبل الإدارة العليا تجعل من إدارة المخاطر ضمن أولويات التقسيم الإداري لهذه الشركات.

DOI: 10.5281/zenodo.15603213

4. الفقرات (7،8،9،10،11) بالشكل (1) وهذه الفقرات تعطي تحليل كامل لنوعية الوسائل المستخدمة في تحليل المعوقات والمشاكل التي تصاحب هذه الشركات ومن خلال النتائج نجد أن طريقتي " الخبرة في مجال العمل وتجارب سابقة في نفس مجال العمل" قد حصلتا علي وزن نسبي (62%) و(58.8%) علي الترتيب وهذا يعني إن المخاطر يتم التعامل معها وفق الاجتهادات الشخصية للعاملين دون إطار منظم .

من خلال الوزن النسبي الكلية (50.96%) الذي يشير وبشكل واضح إلي انه:

- الشركات لا تضم وظيفة مستقلة ومتخصصة دورها الأساسي إدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسة.
- غياب فلسفة إدارة المخاطر لدى غالبية العاملين مما انعكس علي ضعف درايتهم بالوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر.
- لا توجد برامج مستقبلية ودورات تهتم بإدارة المخاطر.
- التعامل مع المخاطر يدار بخبرات العاملين السابقة.

ما سبق يشير الى دلائل ومؤشرات واضحة بتأكيد الفرضية الأولي " عدم وجود الوعي الكافي لدى العاملين بشركات التفتيش بأهمية تطبيق إدارة المخاطر، وقلة العناصر المؤهلة للعمل في إدارة المخاطر بشركات التفتيش".

5. السؤال الثاني عشر تناول ما إذا كان يوجد قسم يتعامل مع إدارة المخاطر، فكان من خلال النتائج المتحصل عليها من الشكل (2) الوزن النسبي (44.2%) تبين انه لا يوجد قسم يتعامل مع إدارة المخاطر نظرا لعدم وجود اهتمام من قبل العاملين بمفهوم إدارة المخاطر

6. السؤال الثالث عشر مخصص لمعرفة ما مدى وعي العاملين قيد الدراسة (مدراء الإدارات) بالأنشطة ذات الصلة بإدارة المخاطر (تحديد ، تصنيف ، تحليل ، المعالجة) للمخاطر فجاءت بالترتيب (8) بوزن نسبي (40%) فكان هناك عدم معرفة بهذه النشاطات مما يؤكد بعدم تبني مفهوم إدارة المخاطر بالشركات قيد الدراسة.

7. إجابات الأسئلة (14،15،16،17،18) من الشكل (2) أخذت كما بالترتيب (5،7،6،1،2) بمراجعة النتائج المتحصل عليها نلاحظ إن طريقتي الخبرة الشخصية والبيانات التاريخية هما الأكثر معرفة من قبل العاملين وهما طريقتين ذات طابع سطحي تقليدي، وعلي العموم فان إجابات هذه الأسئلة بالكامل تراوحت وزنها النسبي (36%-52%) والذي يعبر عن عدم إلمام بالطرق سالفة الذكر من قبل العاملين.

8. إجابات الأسئلة (19،20،21،22) يعطي مؤشر علي مدى إدراك العاملين (مدراء إدارات) للأساليب الأكثر تطورا وأهمية والمتعلقة بالتحليل الكمي للمخاطر، والشكل (2) يوضح النتائج، من خلال هذه النتائج نلاحظ إن الأغلبية ليست لديهم معرفة لهذه الأساليب وهذا يتضح من الوزن النسبي الذي يتراوح بين (36%-52%) ويرجع هذا الجهل لعدم وجود إدارة المخاطر من ضمن أبجديات الإدارة العليا بهذه الشركات ولهذا لم يكن العاملون ملزمين بإعطاء أهمية خاصة لهذه الأساليب.

من خلال الوزن النسبي الكلية (45.47%) نستنتج أنه:

- لا يوجد قسم يتعامل مع إدارة المخاطر.
- لا يوجد اهتمامات من قبل العاملين بمفهوم وأساليب إدارة المخاطر.
- عدم معرفة العاملين بتقنيات وأدوات التحليل النوعي والكمي.

هذا يعطي دلائل ومؤشرات واضحة بتأكيد الفرضية الثانية " عدم تطبيق إدارة المخاطر في الشركات التفتيش الليبية".

9. تناول السؤال (23،24،25) تحديد العوامل المؤثرة بشكل مباشر وتمنع تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر في شركات التفتيش الليبية، كما نلاحظ في الشكل (3) إن مفاهيم وفلسفة الإدارة العليا أكثر العوامل وقوف عائق في سبيل تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر حيث حصلت علي وزن نسبي (76.2%)، في حين جاء العامل الثقافي مؤثرا نوعا ما يمنع من تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر وجاء عامل الهيكل التنظيمي في المرتبة الأخيرة، من خلال هذه النتائج نجد توافق أفراد العينة على الدور الرئيسي للإدارة العليا علي تبني مفاهيم إدارة المخاطر.

10. من خلال السؤال السادس والعشرون وبالرجوع الى الشكل (3) نلاحظ إن هناك إجماع شبه كامل من غالبية إفراد العينة على إن "التنظيم الإداري للشركة أو المؤسسة لا يشكل عائق لتطبيق إدارة المخاطر" وهذا يبرز من خلال حصول هذه الفقرة على وزن نسبي يساوي (82%) مما يشير الى إن نشاطات إدارة المخاطر هى نشاطات موازية وداعمة لنشاطات الإدارة بدون تعارض في الصلاحيات والمسئوليات وبشكل دائم.

من خلال الوزن النسبي الكلية (70.05%) يمكن القول:

- وجود إجماع عام على مسئولية الإدارة العليا في تبني مفهوم إدارة المخاطر.
- وجود اتفاق عام على انسجام إدارة المخاطر مع الهيكل التنظيمي الإداري.

هذا يعطي دلائل ومؤشرات واضحة بتأكيد الفرضية الثالثة " مهما كانت طبيعة الثقافة التنظيمية الإدارية لا تقف عائق امام إمكانية تطبيق إدارة المخاطر بشركات التفتيش".

11. تُبين الاسئلة (27،28،29) بنتيجة مفادها إن المخاطر جزء لا يتجزأ من أي نشاط أو مشروع وتأثيرها حتمي سوى كان التأثير سلبي أو ايجابي وفي حالة تم التعامل مع هذه المخاطر بأسلوب علمي وفق إجراءات وتقنيات مندرجة تحت مفهوم متطور لإدارة المخاطر، ومن خلال الشكل (4) يتضح مدى تأثير المخاطر في اتخاذ القرار الإداري.

12. تبين الاسئلة (30،31،32،33) مدى حجم العلاقة بين المخاطر والمتغيرات الرئيسية لأي نشاط أو مشروع وهي (التكاليف، الجدول الزمني، وجودة المخرجات، ورضا الزبون) والفقرات ذات الترتيب (4،2،1) بالشكل (4) تعبر عن أراء إفراد العينة ومن الأوزان النسبية نجد اتفاق واضح على تأثير المخاطر في المتغيرات المذكورة بشكل كبير وهذا يدل على قوة العلاقة بين الطرفين.

13. ركز السؤال الرابع الثلاثون علي تأكيد إن تحديد المخاطر باستخدام التقنية المعلوماتية مثل تحليل المخاطر في عملية تحليل المشاريع والنشاطات يقلل المخاطر في مرحلة التنفيذ والتشغيل هذا ما خلصت إليه محصلة الإجابات لهذه الفقرة، كما هو مبين بالشكل (4) نجد الوزن النسبي (79.4%)، هذا مؤشر واضح على الاتفاق الكلي حول هذه النقطة.

من خلال الوزن النسبي الكلية (81.92%) نستنتج أن :

- إدارة المخاطر برامج داعمة للقرار الإداري.
- الاستثمار الايجابي للمخاطر يعطي مؤشرات ايجابية جدا في (التكاليف، الزمن، الجودة، رضا الزبون)
- عملية تحديد المخاطر مهمة في التخطيط لتقليلها عند التنفيذ.

هذا يعطي دلائل ومؤشرات واضحة بتأكيد الفرضية الرابعة "تطبيق إدارة المخاطر يؤدي إلى تقليل المخاطر الناجمة عن التفتيش ".

9. الاستنتاجات.

تتمثل خلاصة استنتاجات هذه الدراسة في الاتي:

- غياب فلسفة إدارة المخاطر لدى غالبية العاملين مما انعكس علي ضعف درايتهم بالوعي الكافي بأهمية تطبيق إدارة المخاطر والإلمام بتقنيات وأدوات التحليل النوعي و الكمي للمخاطر.
- لا تستخدم أدوات وتقنيات إدارة المخاطر في تقييم ومعالجة المخاطر في عمليات التفتيش .
- اغلب شركات التفتيش تري أن تحديد المخاطر في مرحلة التخطيط تؤدي إلي تخفيف المخاطر أثناء التنفيذ.
- شركات التفتيش لا تتضمن في هيكلها وظيفة مستقلة ومتخصصة دورها الأساسي إدارة المخاطر .
- يوحد اتفاق واضح علي تأثير المخاطر في المتغيرات (التكاليف، الجدول الزمني، وجودة المخرجات، ورضا الزبون) بشكل كبير وهذا يدل على قوة العلاقة بين الطرفين.
- إدارة المخاطر برامج داعمة للقرار الإداري.
- التعامل مع المخاطر في الشركات عينة الدراسة تدار بخبرات العاملين السابقة.

10. التوصيات

من استنتاجات هذه الدراسة يمكن لشركات التفتيش اتخاذ مجموعة من الإجراءات لبناء خطة فعالة للتعامل مع الأخطار المحيطة بها تتمثل في التوصيات التالية:

- استحداث جسم يكون نشاطه الأساسي إدارة مختلف المخاطر التي تتعرض لها الشركات لمعالجة المخاطر بالصورة العلمية الصحيحة.

- هناك عدة إجراءات يمكن أن تتبعها شركات التفتيش بشكل منتظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها وتطبيق أدارة المخاطر يعتبر أحد الطرق التي يمكن استخدامها لتحسين جودة أداءها.
- العمل على دعم تطبيق نظام أدارة الجودة الخاصة بالمتطلبات العامة لجهات التفتيش وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17020:2012 من أجل تلبية المتطلبات على الأنشطة المختلفة للمؤسسة وتهيئة الشركات لتطبيق برنامج إدارة المخاطر.
- غرس قيم ثقافة إدارة المخاطر و تنمية ثقافة الإحساس بالمخاطر بين الموظفين ليكون لديهم الاستعداد والقابلية لتحمل مختلف الظروف لمواجهتها حتى تكون إدارة المخاطر إدارة فعالة لها دور في تحسين عمليات التفتيش.

11. المراجع

1. دليل برنامج التفتيش والفحص قبل التوريد للمستوردين، وزارة التخطيط - هيئة التقييس والسيطرة النوعية– جمهورية العراق.
2. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012 /2011 م .
3. د.عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، 2009.
4. أ.د/ محمد أحميدة العالم، اتفاقية التفتيش قبل الشحن في منظمة التجارة العالمية، ورشة عمل حول التفتيش الخارجي ودوره في خدمة المجتمع، طرابلس، ليبيا، 2012.12.12 م.
5. م.هشام احمد بركان، مكتب الاعتماد المركز الوطني للواصفات والمعايير القياسية التفتيش وآلية الاعتماد، ورشة عمل حول التفتيش الخارجي ودوره في خدمة المجتمع، طرابلس، ليبيا ،2012.12.12.

DOI: 10.5281/zenodo.15603213